

الحوكمة والتنمية المستدامة كمفهومين مميزين لمجتمعات ما بعد الحداثة

Governance and sustainable development as two distinct concepts for postmodern societies

1. د/ تريكي حسان، قسم علم الاجتماع، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

hacenetriki@gmail.com hacene triki

¹ ط د / خريف سالمي، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، مخبر قانون العمران والمحيط، جامعة باجي مختار عنابة

Salmi kheraif salmikheraif74@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/11/ 01

تاريخ الاستلام: 2021/06/ 12

ملخص

تشير الدراسات والأبحاث إلى وجود ارتباط قوي بين مفهومي التنمية المستدامة والحوكمة ومرحلة ما بعد الحداثة، حيث أصبحتا المفهومين يشكلان أحد الخيارات المتاحة لتجاوز ومعالجة الآثار المدمرة لمرحلة الحداثة لا سيما في بعدها البيئي والاجتماعي، كما يمكن اعتبارهما آلية لأخلفة الحضارة الغربية ومحو الصورة البائسة وللإنسانية التي ميزتها في مرحلة الحداثة وإخفاء وتجميل الوجه البشع للمشروع الحضاري الغربي. في ضوء ذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهومي التنمية المستدامة والحوكمة وإبراز ارتباطهما بمرحلة ما بعد الحداثة.

Abstract

Studies and research indicate that there is a strong correlation between the concepts of sustainable development, governance and postmodernism, as both concepts have become one of the options available to overcome and deal with the destructive effects of the phase Modernity, in particular in its environmental and social dimension. They can also be seen as a mechanism to give morality to Western civilization, erasing the miserable and inhuman image that characterized it at the stage of modernity, and hiding and beautifying the ugly face of the Western modernity project. In this perspective, this article aims to shed light on the concepts of sustainable development and governance and to underline their importance in the post-modern phase.

مقدمة

انطلاقاً من التغيرات الفكرية المصاحبة لما بعد الحداثة – كظاهرة فكرية فلسفية-، وبالنظر للمتغيرات والتصورات التي جاءت بها واستناداً للرؤية الجديدة للعالم والواقع المغاير الذي تسعى لتجسيده، فإن مفهومي التنمية المستدامة والحوكمة يشكلان أحد أبرز الخيارات الجديدة والمسائل الجوهرية لمرحلة ما بعد الحداثة، بل أصبحتا بمثابة آلية لتجسيد أسس ومبادئ وأهداف مجتمع ودولة ما بعد الحداثة. من هذا المنطلق تسعى هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على مفهومي التنمية المستدامة والحوكمة وتوضيح ارتباطاتهما الفكرية بمرحلة ما بعد الحداثة وتطبيقاتهما العملية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تقديم صورة حول الجذور الفلسفية والفكرية لما بعد الحداثة وربطها بمفهوم التنمية المستدامة والحوكمة، وهو ما يسمح بالتعرف على المضامين القيمية والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية والسياسية لكل من المفهومين.

تأسيساً على ما سبق تبلور الإشكالية البحثية لموضوع الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار مفهومي التنمية المستدامة والحوكمة أحد الخيارات الممكنة والأكثر عقلانية لتجاوز ومعالجة الآثار المدمرة لمرحلة الحداثة.

الأسئلة الفرعية:

ما هو الإطار المعرفي (المفاهيم والمبادئ) للحداثة وما بعد الحداثة

ما هو الإطار المعرفي (المفاهيم والمبادئ) للتنمية المستدامة والحوكمة وما هي العلاقة والارتباطات بمرحلة ما بعد الحداثة

الفرضية،

تسعي التنمية المستدامة في محتواها إلى تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة وبما يتوافق مع توجهات وأفكار ما بعد الحداثة.

1- ما بعد الحداثة: النشأة والمفهوم

لا يمكن دراسة وفهم ما بعد الحداثة دون التطرق إلى الحداثة نفسها على اعتبار أن ما بعد الحداثة لا تشكل قطيعة مطلقة مع فكر الحداثة، كما أن ذلك يشكل ضرورة بحثية لفهم السياق التاريخي لظهور ما بعد الحداثة. ويعتبر موضوع الحداثة من المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين والباحثين في ميادين عدة كالفلسفة، علم الاجتماع، العلوم السياسية والاقتصادية، ومن خلال قراءتنا المتنوعة للأدبيات التي تناولتها كظاهرة فلسفية وفكرية وكحقيقة تاريخية يمكن اعتبار الحداثة كموجة فكرية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية ظهرت بعد عصر التنوير، وحركة تاريخية لها تمظهرات مختلفة في جميع الميادين ولعل أبرزها:

1-1- في المجال الفكري: تتجلى في أساساً في الاعتماد على الفلسفة الوضعية والاحتكام للمنهج التجريبي والحسي والقطيعة مع التفسيرات الميتافيزيقية وما وراء الطبيعة والاعلاء من شأن العلمانية والاعتقاد بأن العقل هو أساس المعرفة.

2-1- في المجال السياسي: من مظاهر الحداثة في المجال السياسي نجد اتساع الممارسة الديمقراطية وتحرير إرادة الإنسان واحترام كرامته وحقوقه، تنامي الوظائف العقلانية والمركزية للدولة الحديثة بما يحقق حماية القوانين وضمان إتباعها من خلال بيروقراطيات عالية التنظيم تسعى لتضييق الفجوة بين الدولة ممثلة بالجهاز الحكومي والفرد داخل المجتمع، بالإضافة إلى إرساء الشكل الحديث للدولة (دولة القانون ودولة المؤسسات).

3-1- في المجال الاقتصادي: تتجلى الحداثة أساساً في التصنيع واستخدام التكنولوجيا والتقنية العالية في جميع الأنشطة الاقتصادية، وما صاحب ذلك من نجاح باهر في إنتاج السلع والخدمات وظهور أشكال جديدة للاستهلاك تختلف عن أشكال الاستهلاك السائدة في المجتمعات التقليدية.

4-1- في المجال الاجتماعي: من أبرز التغيرات الاجتماعية المصاحبة للحداثة نجد تشكل المدن وبروز ظاهرة التحضر والتي بمقتضاها ينتقل عدد كبير من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل والانتشار الواسع للتعليم أي السعي لتأسيس المجتمع المتعلم الذي تحكمه النزعة العلمية وتسيطر فيه النزعة العقلانية. وقد ساهمت الحداثة، في توفير الظروف والمناخ الملائم لظهور نهضة علمية وتكنولوجية في المجتمعات الغربية، حيث أحدثت التكنولوجيا تغييرا جذريا في نمط حياة الأفراد وحققت لهم المزيد من الرفاهية وحسنت مستوى معيشتهم. في المقابل كان للحداثة آثار مدمرة تمثلت أساسا في المخاطر البيئية المتمثلة في ارتفاع حرارة الأرض والتلوث وظهور ثقب الأوزون، كما ساهمت الحداثة في ظهور أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة (نتيجة استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات في المنتجات الفلاحية، والتعديلات الجينية). فقد أنتجت الحداثة حضارة مادية وثقافة صراعية يتصارع فيها الأفراد وتتصارع فيها الدول على النفوذ والقوة والثروة مما أدى إلى حروب لم يشهد التاريخ البشري أكثر دمارا منها، فضلا عن تدمير البيئة وتغول أنظمة الحكم على الشعوب، والتفاوت الكبير في مستويات المعيشة، وقد رافق مشاعر الرفض لمثل هذه النتائج ظهور فلسفات ما بعد الحداثة والتي تدعو إلى تبني خيارات جديدة⁽¹⁾.

وعلى إثر ذلك ظهرت موجة جديدة عرفت **بما بعد الحداثة**، تدعو للمحافظة على مكتسبات الحداثة (تقدم علمي وتكنولوجي وارتفاع مستوى الرفاهية)، وفي نفس الوقت العمل على الحد من أثارها المدمرة أي الانطلاق من نقد الحداثة ومحاولة البحث عن خيارات جديدة لتجاوز سلبياتها. وفي هذا السياق التاريخي ظهرت ما بعد الحداثة كمرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الغربية تعكس مستوى الوعي الذي وصل إليه المجتمع الغربي بمخاطر الحداثة وتعبر عن درجة الاحباط الناجمة عن تبعاتها السلبية. وتتميزت مرحلة ما بعد الحداثة ببروز مفاهيم براءة فرضت نفسها بقوة على مستوى المشهد الاعلامي والخطاب السياسي واحتلت مساحة واسعة من اهتمام الأجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد التنمية المستدامة، الاقتصاد الأخضر، الحوكمة، والحكم الراشد، التشاركية... كما تزايد الاهتمام بالطاقات المتجددة، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والعمل اللائق والمدن الصديقة للبيئة.

2- مفهوم التنمية المستدامة وارتباطه بمرحلة ما بعد الحداثة:

تشكل التنمية المستدامة أحد الخيارات التي تم تبنيها في مرحلة ما بعد الحداثة لتجاوز الآثار المدمرة للحداثة ليصبح بذلك من بين المفاهيم التي تميز هذه المرحلة وأحد المرتكزات التي تبنى عليها مجتمعات ما بعد الحداثة

2-1- مفهوم التنمية المستدامة: من بين أول التعريفات التي وضعت لها هو تعريف المجلس العلمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة في تقريره مستقبلا المشترك سنة 1987 **التنمية المستدامة** "هي كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، اتجاهات الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية، وبما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلا"⁽²⁾.

التنمية المستدامة تعني التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه، فالتنمية

الناجحة، بمفهوم الاستدامة لا بد من ان تكون تنمية منسجمة مع البيئة، بحيث تستخدم عناصر البيئة ومواردها الطبيعية بطريقة عقلانية تلي احتياجات الحاضر دون أن تضر بمتطلبات المستقبل⁽³⁾.

فالتنمية المستدامة تركز على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية والعدالة بين الاجيال، بحيث تعيش الاجيال الحالية دون الحاق الضرر بالأجيال مستقبلية، وهنا السبب ان السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع

1-1-2- أهداف التنمية المستدامة كتجسيد لتوجهات وأفكار ما بعد الحداثة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفي مقدمتها الأهداف البيئية والأهداف الاجتماعية وهي نفس الأهداف التي تبنتها الأمم المتحدة في تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015، وجاءت هذه الأهداف كرد فعل لتجاوز التبعيات والآثار السلبية التي أفرزتها الحداثة، وهذا على النحو التالي:

1. الأهداف البيئية:

تعد المشكلات المترابطة لنشاطات الانسان منذ الحرب الباردة ومخلفات سباق التسلح انتجت كوارث بيئية ادت الي اختلال التوازن البيئي، هذا السلوك الانساني المنافي لتنمية وبيئة مستدامتين برز بشكل ملفت للانتباه ومتسارع من خلال التغير المناخي المؤدي الي انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون وغاز الميثان وبقية الغازات المؤثرة على درجة حرارة الارض، والتلوث البيئي، والتصحر، استنزاف الطاقة، استنزاف طبقة الاوزون، فقدان التنوع البيولوجي. حيث يرى علماء البيئة أن استمرار نفس النهج الاقتصادي، خاصة النظام الرأسمالي الذي يبحث عن الربح المادي بغض النظر عن أي عواقب أو كوارث مستقبلية سوف يؤدي إلى فناء البشرية.

فجاءت أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي للحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات ومعارضة النمو الاقتصادي الضار بالبيئة، وتتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

وتعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار العمل العالمي الرئيسي للاستدامة. وتهدف إلى حماية كوكب الأرض، وتظهر الأهداف البيئية في الهدف 6، 7، 12، 13، 14، وكما هو موضح⁽⁴⁾:

- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الهدف 6).
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (الهدف 7).
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف 12).
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (الهدف 13).
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف 14).

– حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف 15).

2. الأهداف الاجتماعية:

تميزت مرحلة الحداثة بمحاولة فرض الفلسفة البراغمية النفعية المادية العلمانية، وما يتصل بها من قيم وقوانين ومبادئ وتصورات على سكان العالم أجمع⁽⁵⁾. من خلال نشر ثقافة مادية تشكل عالماً يجعل من الشح والبخل فضيلة، ويشجع على الجشع والانتهازية والوصول إلى الأهداف بأي وسيلة دون أدنى التفات إلى القيم الشريفة السائدة في المجتمع⁽⁶⁾. وبذلك غلب على الحضارة الغربية النزعة الفردية والنزعة المادية مع إهمال الأبعاد الانسانية والأخلاقية.

وقد تنبأ سوروكين P. Sorokin من خلال تتبعه للتطورات التي طرأت على الحضارة الغربية خلال الحقب المختلفة، بشيوع الاتجاهات المادية التي تفتقر إلى *القيم الروحية*، بينما تعظم *القيم النفعية* أي يشبع الناس حاجاتهم بطرق نفعية مع التظاهر الشكلي بالالتزام بالأخلاق دون اقتناع حقيقي به. ومن ثم يشيع في المجتمع قيم سلبية كالمداينة والنفاق والخداع على نطاق واسع⁽⁷⁾.

ومن التبعيات السلبية لهذا التوجه نجد: انتشار الفقر وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة في دول العالم وانتشار الحروب والأمراض الفتاكة، فجاءت موجة ما بعد الحداثة لتدارك وتجاوز هذه الحالة الكارثية التي تعبر عن الوجه البائس للحضارة الغربية من خلال تبني خيار التنمية المستدامة والتي تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع في الحصول على الرفاهية. تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الثروات والوصول إلى التعليم والخدمات والاندماج الاجتماعي، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وإحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع. وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة. وهو ما تعكسه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التالية:⁽⁸⁾

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1).
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة إيجاد مسارات جديدة للتغذية والزراعة والنظم الغذائية (الهدف 2).
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (الهدف 3).
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف 4).
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الهدف 5).
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف 8).

- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار (الهدف 9).
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها (الهدف 10).
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف 11).
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة (الهدف 13).
- وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة وإنصاف الأفراد وضمان فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وفي نفس الوقت الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد والثروات.
- 3- مفهوم الحوكمة وارتباطه بمرحلة ما بعد الحداثة: تشكل الحوكمة أحد الخيارات التي تم تبنيها في مرحلة ما بعد الحداثة لتجاوز الأثار المدمرة للحداثة، حيث تشكل فلسفة الحوكمة دليل عمل مؤسساتي يشمل مختلف المجالات وفي نفس الوقت لها مضامين قيمية تعلي من شأن قيم الشفافية والمراقبة والمسؤولية والمساواة.
- 3-1- مفهوم الحوكمة: ظهر مصطلح الحوكمة ضمن أدبيات علم الإدارة، حيث أصبح من الموضوعات الهامة لدى المؤسسات الاقتصادية والإدارية والمنظمات الإقليمية والدولية، ففي عام 1989 وصف البنك الدولي الحكم الرشيد على انه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وفي سياق ه ذا التعريف وضع البنك الدولي أربعة معايير أساسية لضمان فعالية الحكم الرشيد القادر على إحراز تنمية مستدامة وهي: إدارة القطاع العام بشفافية وإتاحة المعلومات، المساءلة، وتوفير الإطار القانوني المناسب.
- وتعرف الحوكمة كذلك على أنها عبارة عن مجموعة القيم الفاعلة والهادفة لإصلاح الكلي الشامل والمتواصل لمنظومة المجتمع بالانتماء لمنظومة قانونية سليمة واطر محاسبتيه واضحة، وإعلام كفيء ونزيه يحقق الثقافة التي تعكس العدالة الاجتماعية، وجوهرها العدالة الجبائية والإنصاف الجبائي في ظل الرقابة و السيادة للدولة ، بما يحقق أفضل الأهداف المجتمعية⁽⁹⁾
- 3-2- الحوكمة كتجسيد لتوجهات وأفكار ما بعد الحداثة: ظهرت الحوكمة في خضم الفساد المالي والإداري الذي حدث بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى انهيار بعض الشركات الكبرى والفضائح المالية التي حدثت في ذلك الوقت وعدم الثقة في مهنة المحاسبة.
- الحقيقة أنه لكي يتحقق حلم الوطن الديمقراطي الذي تسود فيه الحرية، والسلام، والعدالة، لابد من وجود نظام أساسي مقبول، إن محاربة الفقر ترتكز على مبدأ تطبيق أسس الحوكمة من تعليم، وصحة، وضمان اجتماعي، وحقوق إنسان، وحماية البيئة. لذلك فإن غياب هذه الأسس خاصة على مستوى السلطة المحلية في المدن، والأرياف، يزيد من شدة مستوي الفقر.
- يرتبط ظهور مفهوم الحوكمة في الحقل المعرفي بمجموعة من المتغيرات والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديد الأسباب التي مهدت لظهور مصطلح الحوكمة فيما يلي:

1. فشل الدولة: يتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها وفشلها في الوفاء بوعدها خاصة

في البلدان النامية أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية، كما فشلت في تحقيق السلم والأمن والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية هذا ما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة اتجاه المؤسسات الوطنية⁽¹⁰⁾

2. ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة وعدم الفصل بين العام والخاص.

فضلا عن ذلك، ساهمت ثنائية الدولة والقطاع الخاص في تفشي ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا، مما أدى إلى إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفساد والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية.

وعليه، فإن الحوكمة هي نتيجة للتوسع الكبير في حجم المجتمعات والتنوع الكبير لاحتياجات الأفراد والمنظمات، هذا التغير أدى إلى عجز الحكومات عن أداء الدور بمفردها، لذلك كان لابد من إشراك الجهات غير الحكومية مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، من هذا المنطلق يمكن القول بأن الحوكمة الرشيدة: هي إطار لتعزيز مشاركة الجهات غير الحكومية والمواطن في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها. هذه المشاركة من الجهات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة كسببه للحوكمة تجعل الحوكمة تُقدّم كبديل للأسلوب التقليدي في الإدارة والذي يُركّز على كون الدولة هي الفاعل الأساسي - إن لم يكن الوحيد - في إدارة شؤون الدولة⁽¹¹⁾.

وتهدف الحوكمة إلى تحقيق التفاعل البنّاء وخلق شراكة وديناميكية حقيقية بين ثلاثية: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، هذا الأخير يعتبر من أهم فواعل الحوكمة وذلك لارتباطه بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية) وإن أهمية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام ، وفي كل قيم المشاركة والتنمية في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة ، لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير حكومية ، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحوكمة من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة وأيضا تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية ، التي تمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية :

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
- تعميق المسائلة الثقافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر والتمويل أو الخبرة على أداء أفضل الخدمات العامة وتحقيق تطلعات المواطنين⁽¹²⁾

وعليه، يمكن اعتبار الحوكمة كخيار وألية تم اللجوء إليها نتيجة عجز الأجهزة الادارية الحكومية عن مواجهة التحديات والاستجابة لحاجيات الأفراد وهو ما أدى إلى ظهور مطالب مناديه بإصلاح أجهزة الحكم، وبالتالي أدى إلى بروز آليات حديثة في إدارة شؤون الدولة والمواطن متمثلة في الحوكمة تهدف إلى التكفل بمصالح المواطنين بالمشاركة مع فواعل المجتمع المدني والقطاع الخاص.

كما جاءت الحوكمة إلى تحقيق غاية مفيدة وتحقيق مكسب مفقود في مرحلة الحداثة هو تحقيق انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية بعدما كان في السابق هدفه اقتصادي وربحي فقط ولا يشارك الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتضمن الحوكمة دورا يجب أن يلعب القطاع الخاص وتتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وذلك من خلال:⁽¹³⁾

- إقامة دولة قوية عادلة تمارس الديمقراطية و تحترم حقوق الإنسان.
- توسيع دائرة المشاركة للفرد والمجتمع في تطوير بنية المجتمع ومؤسساته.
- استيعاب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للجميع بصورة فعالة وديمقراطية.
- القدرة على إدارة واستيعاب التناقضات التي يفرزها المجتمع أو العلاقات والمصالح الاجتماعية المتنافرة.
- الارتقاء بمستوى الأداء السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي للفرد والمجتمع.

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن الحوكمة تشكل أحد أبرز الخيارات التي جاء بها تيار ما بعد الحداثة لتحقيق الجودة والتميز في أداء المؤسسات والأجهزة الادارية والحكومية وارساء ديموقراطية تشاركية بهدف تدارك الاختلالات والانحرافات التي ميزت الحياة السياسية والادارية في مرحلة الحداثة وما نتج عنها من انتشار الفقر والفساد.

التوصيات

ما يميز مرحلة الحداثة هو الاستثمار الي أقصى حد في التكنولوجيا والانتقال من الحياة البسيطة والطبيعية والفقر الي شكل يتميز بالاصطناعية كغاية في تفكير الفرد، وهذا يدعو الي الابتعاد عن الثقافة المادية للفرد والمجتمع بما يشكل علاقة صحية وصحيحة مع البيئة.

التوجه نحو حل المشكلات الاجتماعية الأساسية من سكن وماء وغذاء وتعمير وتشغيل ونقل وصحة دون المساس بالمقدرات البيئية.

التفكير الجدي في تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المتصلة بالبيئة واشراك كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحمل أعباء التنمية المستدامة.

خاتمة:

لقد استطاعت الحداثة الغربية أن تبني حضارة مادية رافقتها نهضة علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل عبر التاريخ الانساني وكان لها تأثير قوي في رفاهية الانسان الغربي، في المقابل كان لهذه الحداثة نتائج مدمرة ومخاطر تهدد التوازن البيئي وألحقت الضرر بصحة الانسان وساهمت في انتشار العنف والحروب والفقر والحلaman واختلال كبير في توزيع الثروة...فجاءت مرحلة ما بعد الحداثة لتعيد النظر في العديد من المفاهيم وجاءت بخيارات وتوجهات واهتمامات جديدة من شأنها المحافظة على مكتسبات الحداثة وفي نفس الوقت الحد من أثارها السلبية، فبدأ البحث عن مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدارية وثق

يتم الاحتكام والرجوع إليها بهدف وضع حد لحالة الفوضى واللامعيارية التي كانت سائدة . ومن المفاهيم التي طرحت نفسها بقوة في هذه المرحلة نجد كل من التنمية المستدامة والحوكمة، وبالرغم من أهمية هذين المفهومين سواء على

المستوى النظري الفلسفي أو على المستوى التطبيقي العملي إلا أنهما بقيا كشعارات براقية يتشدد بها على مستوى الخطاب الاعلامي والسياسي العملي في البلدان المتخلفة وما زالت بعيدة جدا عن التطبيق.

-الهوامش:

(¹) المدارس المنهجية بين الرؤية الواحدة والرؤية التوحيدية، مجلة اسلامية المعرفة، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة السادسة عشر، العدد 64، عمان، ربيع 2011، ص 9.

(²) احمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة " الأبعاد والمنهج "، (الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2007)، ص 129.

(³) سلوى بن جديد، محاضرات في مقياس التنمية المستدامة والإدارة والبيئة، (قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية، 2016-2017).

(⁴) تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015، الأمم المتحدة، نيويورك

(⁵) محمد إبراهيم المبروك وآخرون، الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة، 1999، ص ص 99-101.

(⁶) حسن كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية. تحديات العولمة، دار المعارف، مصر، ص 150-151.

(⁷) العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لكلية الآداب، القاهرة، 2003، ص 104.

(⁸) تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015، الأمم المتحدة، نيويورك 2015:

(⁹) عجلان العياشي، حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة –ولاية المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2008، 2011، ص 167.

(10) محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية السلسلة: مهارات تطوير الأداء، ص 18.

(11) محمد يسين لهلال، فاعليّة المُجتمَع المدنيّ في ظلّ مبادئِ الحوكمة الرّشيّدةِ الجَزائِرُ – أنموذجًا-دراسة مفاهيمية لعلاقة الحوكمة بفعاليات المجتمع المدني، موقع مقال على الرابط: <https://mqqa.com>

(12) عبد النور ناجي، دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية، ص 29.

(13) عبد النور ناجي، دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية، ص 26.